جامعة عبد الرحمان ميره

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم التعليم الأساسي

النظام البرلماني (النموذج السياسي البريطاني)

الدرس السادس في مقياس القانون الدستوري

السداسي الثاني –أعمال موجهة-

السنة الأولى حقوق

من تقديم: د/ قادري نسيمة

السنة الجامعية 2024/2023

النظام البرلماني
(النظام السياسي البريطاني نموذجا)

يعتبر النظام البرلماني من الأنظمة السياسية الديمقراطية، مهدها دولة بريطانيا (انجلترا)، وهو نتيجة تطور النظام المجلسي، ولا يعتبر كل نظام فيه برلمان برلمانيا، بل توجد البرلمانات حتى في الأنظمة السياسية الأخري، بل يقال عنه برلماني إذا توفرت فيه مقومات وشروط محددة (ب) سيتم التفصيل فيها بعد شرح تطور النظام البرلماني (أ)، الذي تعتبر بريطانيا أحسن نموذج له (ج).

أ-تطور النظام السياسي البرلماني: بما أن بريطانيا دولة ملكية، فقد مرت بمراحل عديدة، من الملكية المطلقة وصولا إلى تكريس وتجسيد الديمقراطية، حيث تتلخص تلك المراحل في[1]:

- **مرحلة الملكية المقيدة:** في هذه المرحلة تشكلت الجمعية العامة نتيجة توحيد المقاطعات المختلفة في بريطانيا، خاضعة لحكم الملك، الذي تلقى دعما من رجال الدين، من ثم ظهرت جمعية الحكماء تتكون من الملك وقادة الجيش التي تولت فرض الضرائب على العامة وتوزيع الأراضي، والاهتمام بالجانب الأمني واعلان الحرب.

في القرن الثاني عشر ظهر المجلس الكبير في مقاطعة نورماندیا، الذي يتكون من الملك، رجال الدين، الأشراف، قادة الجيش، الأعيان والأشراف، حيث تمتع هذا المجلس بنفوذ كبير لدى الملك الذي كان يستشير أعضاءه، إلى أن صار يتمتع باختصاصات تشريعية وقضائية، عرفت هذه الفترة بالعهد النورماندي.

في عهد الملك هنري الثاني توسعت الاختصاصات التشريعية والقضائية للمجلس الكبير، غير أن الوضع تغير في عهد خلفه جان سنتير ،بسبب الخلافات بينه وبين الأساقفة والأعيان، نتيجة طغيانه في فرض ضرائب جديدة على العامة، مما اضطره للتراجع عن بعض اختصاصاته بموجب وثيقة "العهد الأعظم" حيث منحت تلك الاختصاصات للمجلس الكبير الذي تغيرت تسميته الى البرلمان في العهد الثالث عشر.

- **مرحلة الثنائية البرلمانية:** في عهد الملك هنري الثالث تغيرت تركيبة البرلمان التي كانت تضم الأشراف والأعيان ورجال التاج والأساقفة، لتضم أعضاء جدد منتخبين، حيث سمح هذا الملك بانتخاب فارسين من كل مقاطعات بريطانيا، ومع مرور الوقت انقسم هذا المجلس إلى مجلس يتكون من المنتخبين يسمى مجلس العموم، وآخر يسمى مجلس اللوردات، اللذان تقاسما الاختصاصات.

[1] - سيروان زهاوي، النظام البرلماني، دراسة مقارنة، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2015.

- **مرحلة الديمقراطية البرلمانية:** في عهد هنري الرابع تمكن نواب مجلس العموم المنتخبين من توزيع اختصاصاتهم التشريعية، فبدلا من الموافقة على اقتراحات القوانين من الملك، صار لهم دول في اقتراح القوانين، لتتوسع اختصاصاتهم لتشمل الجوانب المالية في عهد الملك إدوارد الثالث، الذي صار فيه مجلس العموم يتمتع بنفس قوة وتأثير مجلس اللوردات.

ب-أسس قيام النظام البرلماني

يقوم هذا النظام الديمقراطي على جملة من الأسس والمبادئ، تتلخص في:

- **ثنائية السلطة التنفيذية:** في النظام البرلماني يتقاسم السلطة التنفيذية رئيس دولة قد يكون ملكا يتولى منصبه بالوراثة،وقد يكون رئيسا دولة، مع وزارة على رئيسها الوزير الأول، الذي قد يكون منتخبا أو معينا، غير أن تولي مهام السلطة التنفيذية فعليا تكون من قبل الوزارة[2]، وعليه يختلفان من حيث المسؤولية السياسية، على النحو التالي:

- **اعفاء الملك أو الرئيس في النظام البرلماني من المسؤولية السياسية:** هذا بالتوازي مع محدودية مهامه التنفيذية التي تقتصر على بعض المهام الرسمية في المحافل الدولية، استقبال السفراء، تقليد الأوسمة الشرفية، المشاركة في التظاهرات الرسمية الوطنية[3].
- **اقرار المسؤولية للوزارة أو الحكومة:** وذلك إما مسؤولية فردية لكل وزير عن قطاعه نتيجة الخيارات التي يأخذها، والتي قد تؤدي إلى استقالته، وإمكانية متابعته قضائيا متى نص القانون على ذلك، أو مسؤولية تضامنية للحكومة حينما يتعلق الأمر بسياساتها وبرامجها والتي قد تؤدي إلى إسقاطها وإبعادها عن الحكم[4].

- **الفصل المرن بين السلطات:** يقصد بذلك أنه يوجد اتصال بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وذلك في صورة تداخل متبادل ومتساو في حدود معينة لكل منهما.

تتجلى مظاهر تدخل السلطة التشريعية في أعمال السلطة التنفيذية في توجيه السؤال البرلماني، التحقيق، الاستجواب كآلية لطلب الاستفسار عن أداء السلطة التنفيذية، قد تصل إلى درجة سحب الثقة منها، بينما تتدخل السلطة التنفيذية في اختصاصات السلطة التشريعية في حق

---

[2] - للتفصيل حول تولي منصب الملك ورئيس الدولة في النظام البرلماني، راجع: حسين عثمان محمد عثمان، النظم السياسية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010، ص 277 إلى 288.

[3] - المرجع نفسه، ص 288 إلى 294.

[4] - المرجع نفسه، ص 294 إلى 301.

اقتراح القوانين، الموافقة والمصادقة على القوانين، حق الاعتراض على القوانين،إمكانية الجمع بين العضوية في البرلمان والوزارة، إمكانية حل البرلمان[5].

- **التوازن والتعاون بين السلطات**: رغم اعتماد مبدأ الفصل المرن بين السلطات، فهذا لا يعني إمكانية تعدي أو هيمنة سلطة على أخرى، بل بالعكس يقومان بالاختصاصات المنوطة بهما في حدود ما يسمح به القانون، كما يمارسان الاختصاصات المتداخلة فيما بينها بتعاون وجو ديمقراطي وقانوني، قصد تحقيق الصالح العام[6].

ج-النظام السياسي البريطاني: يقوم النظام السياسية البريطاني على مبادئ دولة القانون، والديمقراطية، تنقسم فيه السلطات إلى سلطة قضائية مستقلة، وسلطة تشريعية وتنفيذية، تتولى كل منها اختاصاصاتها، مع اعتماد مبدأ الفصل المرن بين السلطة التشريعية والتنفيذية.

1-**السلطة التنفيذية في بريطانيا**: تمتاز بالثنائية، يتقاسمها الملك، مع الوزارة:

- **ملك (يسود ولا يحكم)**: الملك في بريطانيا يتولى السلطة عن طريق الوراثة، علما أنه لا يهم جنس الملك ذكرا أو أنثى، اختصاصاته محدودة، أهمها تعيين الوزير الأول من الحزب الحائز على الأغلبية البرلمانية، تقليد الأوسمة الشرفية، المشاركة في المحافل الرسمية، دون أن تترتب على مهامه أية مسؤولية سياسية[7].
- **الوزارة في بريطانيا**: تتكون الحكومة في بريطانيا من وزارة ووزير أول، حيث تتكون من وزراء، رئيس المجلس الملكي، وصاحب الختم الخاص، يترأسها وزير أول مسؤول عن تعيين الوزراء وتوزيع الحقائب البرلمانية، ينتمي الى الحزب ذي الأغلبية البرلمانية، يتولى مقاليد السلطة التنفيذية والسياسة الخارجية، كما يكون مسؤولا سياسيا أما البرلمان والشعب البريطاني[8].

2-**السلطة التشريعية في بريطانيا**: يتكون البرلمان البريطاني من مجلسين:

---

[5] - المرجع نفسه، ص 301 إلى 307.

[6] للتفصيل حول نقاط التداخل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في النظام البرلماني، راجع: وسيم حسام الدين الأحمد، الرقابة البرلمانية على أعمال الإدارة في النظام البرلماني والرئاسي، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008.

[7] -سيروان زهاوي، المرجع السابق.

[8] -المرجع نفسه.

- **مجلس العموم:** يعتبر نموذجا عن انتصار الديمقراطية ضد الملكية، حاليا هو منتخب من قبل الشعب، انتخابات عما مباشرة، لعهدة تمتد لخمس سنوات. يتولى الوظيفة التشريعية بكل أبعادها، كما له اختصاصات مالية، إلى جانب ممارسته اختصاصات رقابة اتجاه الوزارة، تصل حدتها إلى غاية سحب الثقة منها، والاهم من ذلك أن الوزير الاول يعين من الحزب الحائزعلى الأغلبية البرلمانية.
- **مجلس اللوردات:** يعتبر أقدم المؤسسات السياسية في بريطانيا، يعود جذوره إلى عهد الملكية المقيدة، كان يتكون من أعضاء يتولون مناصبهم بالوراثة، حيث تتراوح ألقابهم بين لورد، كونت، أمير، بارون...، أما في الوقت الراهن فيتولى الملك تعيينهم، أما عن اختصاصات مجلس اللوردات، فقد تقلص بسبب عدم ديمقراطية تشكيلته، فقد صارت اغلب اختصاصاته استشارية، بعد أن كان يتمتع باختصاصات مساوية لمجلس العموم[9].

أخذت عديد الدول بالنظام البرلماني كأسلوب لممارسة السلطة، باعتمادها ثنائية السلطة التنفيذية، والفصل المرن بين السلطات، والبعض الآخر بنظام شبه برلماني باعتمادها ثنائية السلطة التنفيذية، لكن يتمتع فيها الملك أو رئيس الدولة باختصاصات تنفيذية هامة ومؤثرة.

[9] - حسين عثمان محمد عثمان، المرجع السابق، ص 292-293.